تعقيد الإجراءات وتداخل القوانين يكبّلان بيئة الأعمال في تونس

محافظ البنك المركزي يحثُّ الحكومة على تنفيذ إصلاحات عاجلة للتشجيع على الاستثمار

تزايدت انتقادات الأوساط الاقتصادية والنقدية في تونس لحالة الارتباك التي تعاني منها الحكومة بسبب عجزها عن إعطاء صورة أفضل لمناخ الأعمال رغم وجود قانون استثمار جديد، يرى خبراء أنه لم يقدم الكثير بعد خمس سنوات من إقراره جراء تعقيد الإجراءات وتداخل القوانين المحفزة على ممارسة الأعمال وتشعّبها.

خالد هدوي
صحافي تونسي

تونس - لا تزال تحدّيات استقطاب الاستثمارات رهانا عصيّا على مختلف الحكومات المتعاقبة في تونس. وعلى الرغم من المصادقة على قانون الاستثمار في عام 2016، والذي يجمع خبراء اقتصاد على أنه لم يضف نتائج واضحة، إلا أن بيئة الأعمال ظلّت طاردة لرؤوس الأموال.

وتأتي هذه الوضعية في وقت تتخبّط فيه الدولة لدعم الشركات الناشئة، مع تنامي منسوب الاحتجاجات المطلبية التي ساهمت في تقهقر مناخ الأعمال وسط مشهد سياسي ضبابي.

ويعكس موقف مروان العباسي محافظ البنك المركزي، ذلك الوضع، بعد أن حث الطبقة السياسية والحكومة على التفاعل بالنجاعة المطلوبة لتنفيذ الإصلاحات العاجلة لتحسين مناخ الأعمال وتعزيزه وخلق بيئة مشجعة على الاستثمار تتماشى مع متطلبات إنشاء الشركات الناشئة.

وخلال افتتاح المؤتمر الدولي لتمويل الاستثمار والتجارة في أفريقيا (فيتا 2021) في دورته الرابعة مؤخرا، والذي احتضنته العاصمة تونس أكد العباسي أن المركزي يعمل بالتنسيق مع نظرائه وشركائه في القارّة لدعم التعاون في مجالات التمويل والإدماج وتطوير أنظمة التعامل المالي في أفريقيا وفي إعداد نظم أساسية للمؤسسة المالية بما يمكن من تأسيس بنك مركزي أفريقي.

وقال العباسي "هناك ضرورة لحشد الدعم من المؤسسات الماليّة متعدّدة الأطراف لأن ذلك سوف يمكن من زيادة تمويل الاستثمارات بالقطاع الرقمي".

ويتوقع البنك الدولي بلوغ الاستثمارات في الشركات الناشئة بأفريقيا خلال السنوات العشر المقبلة ما بين 80 و100 مليار دولار.

ويعتقد العباسي أن من بين الأولويات التي يجب العمل عليها خلال الفترة الراهنة تعزيز الروابط الجويّة والبحريّة والبريّة بين بلدان القارّة وتعزيز حضور البنوك التي قال إنها "تعد عاملا أساسيا للنهوض بالمشاريع والأعمال، إضافة إلى التسريع في خلق مناطق تبادل حر على المستويين الإقليمي والقاري".

وكشفت الأزمة الصحية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، ضعف التبادل بين البلدان الأفريقية، حيث لم يتجاوز 4.1 في المئة في عام 2019، فضلا عن ضعف الخدمات والاستثمارات الأجنبية وتبادل البضائع، الذي قال العباسي إنه "لم يتجاوز 2.5 في المئة من التجارة العالمية".

وتواجه بلدان أفريقيا تحديات كبيرة لاسترجاع نسق النشاط الاقتصادي والتحكم في الدين وتجاوز الإشكاليات المتنامية أمام الدخول للأسواق المالية العالمية وضمان تمويل مستقر بظروف ميسرة.

ويرى خبراء الاقتصاد أن المناخ العام بتونس وضبابية المشهد السياسي قلّصا من فرص الاستثمار، فضلا عن مشاكل البيروقراطية وارتفاع منسوب المطلبية الاجتماعية تبعا لتواتر الاحتجاجات والإضرابات.

وقال وزير المالية الأسبق حسين العباسي لـ"العرب"، إنه "من ناحية تغيير قانون الاستثمار لا يمكن أن نحكم عليه أو نقيّمه حاليا لأن المناخ العالمي ليس مشجّعا على الاستثمار، لكن القانون فيه عيوب من ناحية الإجراءات والبيروقراطية، والقانون زاد تعقيدا على السابق ولم يضف الكثير".

وأضاف أن "مناخ الأعمال أصبح طاردا للاستثمارات في تونس ولا نستغرب من هذا، والأموال إذا بقيت مدة طويلة دون توظيف أو استثمار تتراجع قيمتها".

حسين الديماسي

معظم الشركات الناشئة تفتقر للهيكلة وتأسيسها كان خاطئا

رضا الشكندالي

قانون الاستثمار لم يحقق شيئا والسياسات تقاس بالنتائج

وأشار إلى أن المناخ السياسي والاجتماعي بتواتر التجاذبات والاحتجاجات ساهم في تواصل غياب فرص الاستثمار، بالإضافة إلى عدم وضوح النظام السياسي وتواتر الحكومات الذي جعل الناس لا يرون المستقبل بوضوح.

وكان البرلمان قد صادق في سبتمبر 2016 على قانون استثمار جديد لتعزيز مناخ الأعمال، لكن منذ ذلك الحين لم تتمكن تونس من الارتقاء بمستوى جذب رؤوس الأموال الخارجية، مما عكس غياب هيبة الدولة في تنفيذ خططها على الأرض.

ويعتبر قانون الاستثمار الجديد بديلا عن قانون 2011، الذي أثار جدلا واسعا في الأوساط الاقتصادية لكونه يمثل "مجلة قانون تشجيع الاستثمار في تونس" التي صدرت في 1993، في الكثير من فصوله.

وبخصوص الشركات الناشئة وتحقيق الدولة فعلا أهدافها في دعمها، يعتقد الديماسي أن هذه الكيانات الجديدة ليس لها مستقبل باعتبار أنه حتى الشركات التقليدية لم تتطور، فضلا عن كونها لا تتمتع باستقلالية تامة إزاء العوامل الاقتصادية وتأسيسها بالولايات (المحافظات) الداخلية خصوصا كان خاطئا، لأنها تفتقر للهيكلة.

كما يؤكد أن الضبابية في المشهد السياسي وتداعيات الوضع الصحي بسبب تفشي انتشار الجائحة، من أبرز العوامل التي ساهمت في تراجع الاستثمار.

لكن البنك المركزي أيضا له دور في الأزمة، عبر إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة مما يساهم في عدم تعافي الاستثمارات، حيث سبق أن قرّر في مطلع 2019 رفع سعر الفائدة الرئيسية بمقدار واحد في المئة ليصل إلى 7.75 في المئة، وهي أعلى نسبة يتم إقرارها منذ عام 1990 ثم أعاد خفضها بنقطة مئوية مع ظهور الجائحة في تونس.

وقال أستاذ الاقتصاد رضا الشكندالي، إن "العباسي يتحدث بمنطق اقتصادي وهو يطبق سياسيات البنك المركزي ويتحمّل جزءا من المسؤولية، باعتبار السياسة النقدية الحذرة التي رفعت في نسبة الفائدة، ونحن في درجة عالية من نسبة المخاطر نظرا للأزمة الاجتماعية والتجاذبات السياسية والوضع الصحي المتردي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "على البنك المركزي أن يصمت، لأنه سبب من الأسباب الكبرى للأزمة الحالية"، لافتا إلى أن "قانون الاستثمار الجديد لم يحقق شيئا والسياسات الاقتصادية تقاس بالنتائج".

وشدّد الشكندالي أن "تونس في وضع غير مستقر سياسيا، والمستثمر يريد ضمانات وآفاقا تمتد لمدة عشرين عاما من الاستقرار، ونسبة الغموض كبيرة ما يرفّع من نسبة المخاطر، والإدارة التونسيّة عسّرت على المستثمر بعث المشاريع"، مؤكّدا أن "هناك صراعا بين الحكومة والبنك المركزي من خلال قانون الاستثمار والزيادة في نسبة الفائدة".

وتحتاج تونس إلى ما يزيد عن 18.5 مليار دينار (6.82 مليار دولار) لتحقيق التوازن بين نفقاتها ومواردها، بعد أن بلغ عجز الموازنة 7.3 في المئة من الناتج المحلي.

وتعاني تونس من فجوة تمويل كبيرة مما عرقل رواد الأعمال في ظل نقص في الموارد وأزمة اقتصادية حادة، فضلا عن بيروقراطية متجذّرة في وقت تحاول فيه الحكومة البحث عن آليات مناسبة لردم الفجوة وتشجيع الاستثمار.

ويطالب الشباب في تونس بتوفير وظائف لهم حيث تتواتر الاحتجاجات المطالبة بتوفير فرص عمل، فيما تحاول الحكومة إيجاد آليات لضمان التمويلات وحث الشباب على إطلاق المشاريع لتعزيز إيرادات الدولة المتضررة من تداعيات كورونا والأزمة السياسية التي عرقلت الملفات الاقتصادية الكبرى.

بيئة بحاجة إلى التحفيز

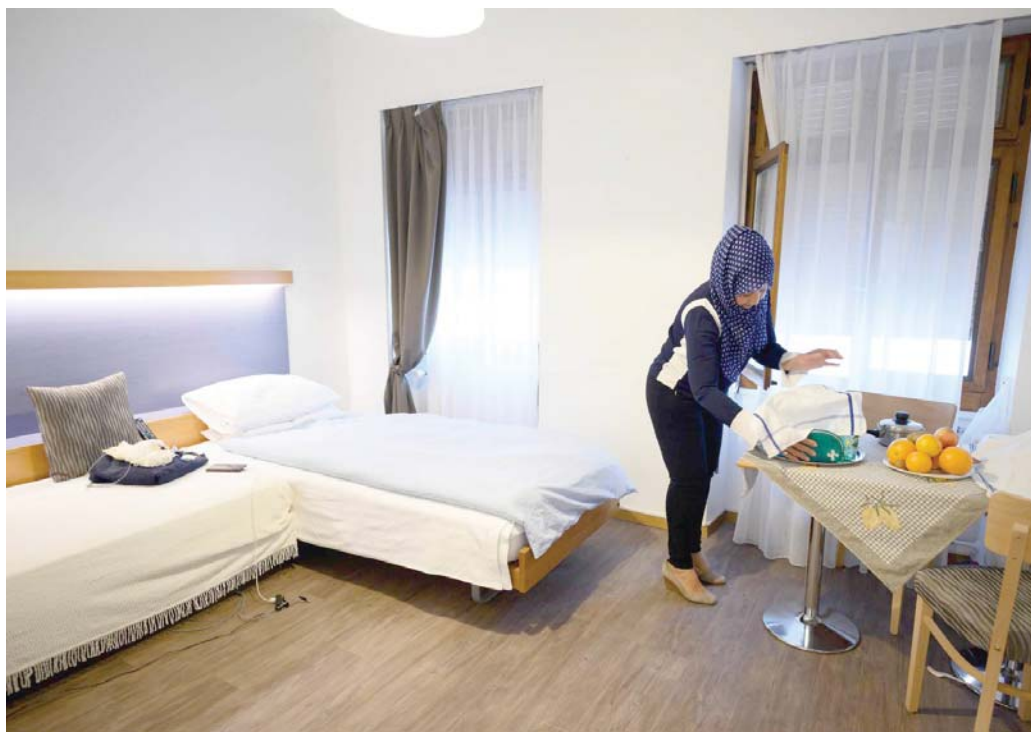

دعم أكبر للسياحة

راديسون الأميركية توسع استثماراتها في فنادق المغرب

توقيع اتفاق مع مضائف لإدارة 7 وحدات فندقية

تلقى قطاع الفندقة في المغرب تحفيزا جديدا رغم الظروف الصحية داخليا وعالميا عندما قررت راديسون الأميركية زيادة استثماراتها بالبلد، مما يعطي إشارات على مدى الثقة في مناخ الأعمال، الذي يسعى للتأقلم للحفاظ على مكانته.

الرباط - وسعت مجموعة فنادق راديسون الأميركية استثماراتها في المغرب عبر إبرام شراكة مع مجموعة مضائف لتسيير سبع وحدات فندقية من بينها 4 فنادق ستفتح أبوابها بداية يوليو الجاري في منتجعات السعيدية والحسيمة وتاغازوت باي.

وتعتبر راديسون من بين أكبر المجموعات الفندقية على مستوى العالم، مع تسع علامات متميزة وأكثر من 1500 فندق في طور التشغيل أو التطوير في 120 بلدا.

ويقول خبراء في القطاع إنه بهذه الخطوة تكون مجموعة فنادق راديسون قد دخلت مرحلة جديدة من استراتيجيتها التنموية في المغرب، والتي تستهدف إدارة حوالي 15 وحدة فندقية بحلول 2025. وقد تزيد من المنافسة مع باقي الشركات العاملة بالبلد مستقبلا.

وبفضل خبرة مختلف الشركات التابعة لراديسون، تتدخل مضائف على امتداد سلسلة القيمة للقطاع السياحي من خلال تهيئة وتطوير واستغلال الأصول السياحية والارتباط مع شركاء مرموقين عالميين.

وقال نائب الرئيس التنفيذي لدى راديسون، إيلي يونس "نحن سعداء بإعلان افتتاحنا لهذه المجموعة الجديدة التي تضم سبعة فنادق لأنها تسرع حضورنا المتنامي بالمغرب باعتباره جسرا بين أوروبا وأفريقيا حيث يكتسي السوق المغربية طابع الأولوية بالنسبة إلى استراتيجيتنا التنموية في أفريقيا".

وأضاف يونس، وهو مدير التنمية بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في راديسون "نشكر شركاءنا على الثقة التي وضعوها في علاماتنا، ونتحمس إلى أن نفتتح معا هذه الفنادق من المستوى العالمي والتي تقع ضمن وجهات سياحية أساسية بالمغرب".

وتأتي هذه الاتفاقية لتعطي تأكيدا جديدا على جودة مناخ الأعمال الذي يحظى به المغرب، كما أنها تمنح قطاع السياحة دفعا كبيرا للخروج من كبوة الوباء تدريجيا.

وقال المدير العام لمجموعة مضائف مامون الحليمي علمي، في تصريح صحافي نشرته وكالة الأنباء المغربية الرسمية إن "هذه الشراكة تأتي لتساهم في الارتقاء بجودة الوجهات السياحية الثلاث وتعزيز عروضها في مجال الفندقة".

إيلي يونس

السوق المغربية ضمن أولوية استراتيجيتنا في أفريقيا

ومن المتوقع افتتاح فندقين خلال السنة الحالية بطاقة استيعاب تناهز 600 غرفة في الحسيمة، والتي سيترتب عنها خلق 1500 فرصة عمل مباشر وغير مباشر.

كما أن أربع وحدات سياحية أعيد النظر في تموقعها بغرض الرفع من مستوى جودة المنتوج وتحسين تجربة الزبائن، بالإضافة إلى وحدة فندقية سابعة في طور الإنشاء.

ويؤكد علمي أن افتتاح الوحدات السبع، التي توفر أكثر من 1600 غرفة تحت علامات راديسون ورادیسون ريزيدنسز، سوف يرفع عدد فنادق المجموعة في المغرب إلى 10 وحدات.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن المنشآت السياحية لمجموعة مضائف تضم 35 وحدة فندقية تحت التشغيل، بالإضافة إلى عدة وحدات أخرى لا تزال في طور التطوير، بطاقة استيعاب إجمالية ستصل إلى نحو 20 ألف سرير فضلا عن عشرة ملاعب غولف مع نهاية 2021.

ويشكل قطاع الأعمال حاليا سوق نمو مزدهر يمد قطاع الفنادق بالزبائن. وتراهن مجموعات الفنادق المستثمرة في المغرب على مدى أبعد على ازدهار السياحة بعد انتهاء الأزمة الصحية.

وأظهرت عدة دراسات حول قطاع الفنادق بأفريقيا أن الاستثمار في مجال الفنادق ازدهر بشكل كبير بالقارة، وقد احتل المغرب ثالثا في عدد الفنادق والأول في عدد السياح الأجانب في السنوات الماضية.

ويضم المغرب أكثر من 150 علامة تجارية فندقية بعد جنوب أفريقيا بنحو 430 علامة تجارية فندقية ومصر بعدد 300 علامة تجارية فندقية.

وتحتل صناعة السياحة المغربية، التي تضررت بفعل الأزمة الصحية العالمية، مكانة مهمة ضمن الاقتصاد، فهي تشكل أحد روافد التنمية الشاملة.

وتساهم السياحة في خلق الثروة والتي تقدر بحوالي 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، إلى جانب تحقيق القيمة المضافة وإنعاش سوق العمل والحد من الفقر.

وتظهر الأرقام الرسمية لمديرية الدراسات والتوقعات المالية أن عوائد السياحة تراجعت في العام الماضي بواقع 53.8 في المئة، وهو ما يمثل خسارة بقيمة 42.4 مليار درهم (حوالي 4 مليارات دولار) على أساس سنوي.

وتراهن معظم الفنادق المغربية، التي تعرضت لخسائر منذ العام الماضي، على ذروة موسم الصيف من أجل تعويض بعض الخسائر المالية المترتبة عن تداعيات الجائحة، في حال اتجهت الحكومة للمزيد من تخفيف التدابير الاحترازية، ومواصلة عملية التطعيم بوتيرة سريعة.

دمشق تحاول يائسة إحياء المصانع المدمرة

دمشق - تكافح الحكومة السورية من أجل إيجاد طرق لتمويل شركات القطاع العام التي تعرضت للدمار بسبب الحرب وبحاجة إلى إعادة تأهيل، وذلك عن طريق استمالة شركات القطاع الخاص.

وتواجه المصانع الخاضعة لسيطرة النظام السوري أزمة غير مسبوقة تهدد بقاءها بسبب نقص التمويلات التي تساعدها على استدامة أنشطتها.

وتغذي هذه المشكلة، التي يبدو أن حلها صعب في الوقت الراهن، الكثير من العوامل بينها العقوبات الأميركية التي زادت من شدتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب مع دخول قانون قيصر حيز التنفيذ في العام الماضي.

وكشف مدير الشؤون الفنية بوزارة الصناعة مهند جركس الجمعة أن الحكومة وضعت خارطة استثمارية ورؤى وأهدافا للشركات المتعثرة والخاسرة والمدمرة من أجل إعادة إحياء نشاطها.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى جركس قوله إن "الصناعة هي قاطرة بناء الاقتصاد المحلي، وإن الصعوبات التي تعترض الشركات العامة دفعتها للجوء إلى القطاع الخاص لتمويل إعادة تأهيلها وعودتها للإنتاج".

وأوضح أن قانون التشاركية استثماري يتميز بمرونة كبيرة، وأنه خلال مرحلة التفاوض يمكن للمستثمر إجراء الكثير من التعديلات على دفاتر الشروط والدراسات التي أجريت وإبداء رأيه وتحسين الدراسات التي قدمتها الجهة العامة قبل إبرام العقد.

وأشار جركس إلى أن المشاريع الصغيرة لا تصلح للتشاركية على عكس المشاريع الكبيرة، إضافة إلى أن لكل مشروع خصوصيته وفق القانون، لافتاً إلى أن لدى شركات القطاع العام توجها نحو التشاركية.

ويقدّر صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد السوري بواقع 57 في المئة أثناء الحرب، وأن انكماش الصناعة وحده بلغ 77 في المئة.

بيد أن الأمر ازداد صعوبة إثر فرض القيود الأميركية وتفشي جائحة كورونا التي أرخت بظلال قاتمة على الاقتصاد السوري، حيث لم يجد الرئيس بشار الأسد سوى عقد شراكات مع حليفيه إيران وروسيا من أجل الحصول على بعض الإمدادات الغذائية والنفطية.